

سياسة الاستثمار الاجتماعي وتحدي الإقصاء الهيكلي "تحليل مؤشرات سوق العمل و تنمية رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2024"

Social investment policy and the challenge of structural exclusion, analysis of labor market and human capital development indicators in Algeria during the period between 2010 and 2024

شريف إبراهيم^{*1}

¹مخبر الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس (الجزائر)، brahim.cherifi@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/17

تاريخ الاستلام: 2026/01/01

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية التناقض الجوهرية بين الأهداف المعلنة لسياسة الاستثمار الاجتماعي في تنمية رأس المال البشري وتحقيق الإدماج الشامل، مع تفاقم الإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي في سوق العمل بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2024. تفترض الدراسة أن تطبيق استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي ضمن إطار نيوليبرالي يركز على "الانضباط المالي" وتفعيل الأفراد، قد يفشل في تحقيق الإدماج الشامل ويكرس بدلا من ذلك الإقصاء الهيكلي. لمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الإحصاءات الوصفية والتحليلية لتحليل تطور سبعة متغيرات رئيسية، بالإضافة إلى حساب معاملات الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الاجتماعي (مثل الإنفاق على التعليم) ومؤشرات الإقصاء (مثل البطالة). أكدت النتائج صحة الفرضية، حيث كشف التحليل عن علاقة عكسية ضعيفة جدا ($r = -0.16$) بين الإنفاق العام على التعليم ومعدلات البطالة، مما يثبت أن حجم الاستثمار في رأس المال البشري افتقر للكفاءة والجودة المطلوبة لمواجهة الإقصاء الهيكلي. على الرغم من وجود نمو اقتصادي (علاقة عكسية بين نمو الناتج والبطالة: $r = -0.56$)، إلا أنه كان "غير شامل" بسبب المشاكل الهيكلية المستمرة في امتصاص العمالة، لذلك يتعين أن تركز السياسات الاقتصادية على تحسين جودة النمو الاقتصادي لضمان قدرته على خلق فرص عمل بشكل أسرع.

الكلمات المفتاحية: استثمار اجتماعي، إقصاء هيكلي، رأس مال بشري، سوق عمل، منطق نيوليبرالي.

تصنيف JEL: J13, J6, O15, B5, C1.

Abstract:

This study addresses the fundamental contradiction between the stated goals of social investment policies, developing human capital and achieving comprehensive inclusion, and the reality of escalating economic and social inequality in the Algerian labor market (2010-2024). The central hypothesis posits that applying social investment strategies within a neoliberal framework, focusing on "financial discipline" and activating individuals, fails to achieve full inclusion and instead entrenches structural exclusion. The research employed a descriptive, analytical, methodological, utilizing descriptive statistics and calculating Pearson correlation coefficients to measure the relationship between social investment indicators (like education spending) and exclusion indicators (like unemployment). The findings confirmed the hypothesis. The correlation analysis revealed a very weak inverse relationship ($r = -0.16$) between public spending on education and unemployment rates. This demonstrates that the volume of human capital investment lacked the efficiency and quality required to counter structural exclusion. Furthermore, while Gross Domestic Product growth showed a moderate inverse correlation with unemployment ($r = -0.56$), persistent high unemployment suggests the growth was "non-inclusive" due to deep structural problems. Therefore, economic policies must focus on improving the quality of economic growth to ensure its ability to create jobs more quickly.

Keywords: Social Investment, Structural Exclusion, Human Capital, Labor Market, Neoliberal Logic.

Jel Classification Codes : I3, J6, O15, B5, C1.

ظهرت سياسة الاستثمار الاجتماعي كمقاربة سياسية تهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري للمجموعات المستبعدة، مع التركيز على المشاركة في سوق العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل. يمثل هذا التوجه تحولا من نموذج دولة الرفاهية التقليدي الذي يركز على تقديم المنافع نحو نموذج يقوم على "التفعيل" الاجتماعي، حيث يُنظر إلى هذه السياسات على أنها استثمارات موجهة نحو المستقبل.

مع ذلك، أدى تبني هذا النهج، خاصة ضمن سياق الرأسمالية الخيرية والمنطق النيوليبرالي، إلى تحويل العمل إلى هدف مالي في حد ذاته يُقاس بمقاييس السوق، بدلا من أن يكون وسيلة للتمكين الاجتماعي. لذلك أثار هذا التحول نقدا أكاديميا حول ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات تعالج الإقصاء الهيكلي بالفعل، أم أنها تكرر الفوارق القائمة وتؤدي إلى نتائج عكسية.

تنبع إشكالية هذه الدراسة من التناقض الجوهرى بين الأهداف المعلنة لسياسة الاستثمار الاجتماعي في تنمية رأس المال البشري مع تحقيق الإدماج الشامل وبين ما يشهده الواقع من تفاقم للإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، حتى مع زيادة مستويات المشاركة في السوق. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسى الآتي:

كيف يمكن تحقيق نجاح سياسة الاستثمار الاجتماعي، التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري والاندماج في سوق العمل، في مواجهة الإقصاء الهيكلي في الجزائر؟

فرضية الدراسة

يؤدي تطبيق استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي الموجهة ضمن إطار نيوليبرالي، يركز على "الانضباط المالي" وتفعيل الأفراد للمشاركة في سوق العمل، إلى الفشل في تحقيق الإدماج الشامل و تكريس الإقصاء الهيكلي مع تفاقم الفوارق القائمة متعددة الأجيال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية:

➤ **الأهمية النظرية:** تساهم الدراسة في إثراء الجدل الأكاديمي والنقدي حول فعالية سياسات الاستثمار الاجتماعي الموجهة نحو السوق، كما توفر دليلا تجريبيًا لتأكيد أو نفي الافتراض بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو الوسيلة الرئيسية الكافية لتحقيق الإدماج؛

➤ **الأهمية التطبيقية:** تقدم الدراسة تحليلا معمقا لتطور سبعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية رئيسية في الجزائر خلال الفترة 2010-2024، مما يوفر لصناع القرار قاعدة بيانات إحصائية لفهم طبيعة العلاقة بين الأداء الاقتصادي (نمو الناتج المحلي)، مؤشرات الرفاهية (العمر المتوقع) والإقصاء (البطالة والعمالة المعرضة للمخاطر)؛

➤ **الأهمية المنهجية:** تسلط الدراسة الضوء على الحاجة إلى تقييم كفاءة وجودة الإنفاق العام على التعليم (كاستثمار اجتماعي) بدلا من الاكتفاء بقياس حجمه، خاصة مع ضعف العلاقة العكسية المكتشفة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات البطالة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- وصف وتحليل تطور مؤشرات الاستثمار الاجتماعي والإقصاء الهيكلي في الجزائر للفترة 2010-2024، مع التركيز على التقلبات التي شهدتها الإنفاق العام على التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- تحديد قوة ونوع العلاقة الارتباطية بين الأداء الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشرات سوق العمل والرفاهية (البطالة والعمر المتوقع عند الميلاد)؛

- تقييم الأثر الارتباطي للإنفاق العام على التعليم كأداة رئيسية لتنمية رأس المال البشري على معدلات البطالة، مما يساهم في تحديد كفاءة هذا الاستثمار في تحقيق الإدماج المطلوب؛
- توفير رؤية نقدية حول ما إذا كان التركيز المتزايد على المشاركة الكاملة في سوق العمل يحقق الإدماج الفعلي أو يخدم كآلية لـ "تنشيط" الأفراد وتحميلهم المسؤولية الفردية على حساب توفير الحماية الاجتماعية الشاملة.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل حالة المتغيرات الرئيسية لاستعراض وتيرة تطورها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2024، بالإضافة إلى التحليل الاستدلالي، لفهم العلاقات والاتجاهات المستخلصة من خلال حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين أزواج المتغيرات، من أجل تحديد قوة ونوع العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الاجتماعي ومؤشرات الإقصاء الهيكلي.

الدراسات السابقة

1. Harvie, D., & Others. (2020). Social investment innovation and the 'social turn' of neoliberal finance. *Critical Perspectives on Accounting*.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مفاهيم الابتكار المالي في سندات الأثر الاجتماعي. حيث يركز الباحثون على دراسة حالة واحدة، هي سند TARGET SIB (المصمم لدعم الشباب المشردين في المملكة المتحدة)، لتقييم وثائق السياسة، البيانات الصحفية وإجراء مقابلات مع أربعة أصحاب مصلحة رئيسيين. تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التركيز على تحليل كيفية تسلسل المنطق النيوليبرالي إلى المجال الاجتماعي، كما تشتركان في التحذير من فشل السياسات، التي تركز على تنمية رأس المال البشري والمشاركة الكاملة في سوق العمل كآلية للإدماج، في تحقيق الشمول الاجتماعي الفعلي و المساهمة بدلا من ذلك في تكريس التفاوت والإقصاء. تركز هذه الدراسة على آلية مالية محددة جدا هي سندات الأثر الاجتماعي في سياق المملكة المتحدة، بالاعتماد على منهج دراسة الحالة النوعية وتحليل الوثائق والمقابلات. في المقابل، تركز دراستنا على سياسة الاستثمار الاجتماعي الواسعة على المستوى الوطني في سياق الجزائر، حيث تستخدم منهجا وصفيًا تحليليًا وارتباطيًا كميًا لتقييم العلاقة بين مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم (كاستثمار اجتماعي) ومؤشرات الإقصاء الهيكلي مثل البطالة، على مدى فترة زمنية طويلة (2010-2024).

2. Laruffa, F. (2021). Studying the relationship between social policy promotion and neoliberalism: the case of social investment. *New Political Economy*, 27(3).

تركز هذه الدراسة بشكل خاص على فكر "الاستثمار الاجتماعي" الذي روّجت له المفوضية الأوروبية، حيث تقترح الدراسة مفهومًا مبتكرًا ثنائي الأبعاد لليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعًا سياسيًا و معرفيًا. تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التركيز على تحليل هيمنة المنطق الاقتصادي على صياغة السياسات الاجتماعية، كما تُسلطان الضوء على التركيز المركزي للاستثمار الاجتماعي على تنمية "رأس المال البشري" و "التفعيل" مع المشاركة الكاملة في سوق العمل كأدوات رئيسية للإدماج. تستخدم هذه الدراسة تعريفًا ثنائي الأبعاد ومحددًا لليبرالية الجديدة (توزيعي و معرفي) لتأطير نقدها، في حين تركز دراستنا على الآثار العملية لتبني منطق السوق (مثل الانضباط المالي أو "التجريد من الاستثمار" في التعليم) على أرض الواقع.

3. Elena Tuparevska, & Others, (2020) Social exclusion in EU lifelong learning policies: prevalence and definitions, *International Journal of Lifelong Education*, 39(2).

تحلل هذه الدراسة مفهوم الإقصاء الاجتماعي ضمن سياسات التعلم مدى الحياة في الاتحاد الأوروبي. كما تركز على كيفية تطور هذا المفهوم من التسعينيات حتى عام 2017 من حيث المعنى، التعاريف والمفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على هذا التطور، حيث أظهر تحليل 59 وثيقة سياسية و 6 مقابلات مع خبراء أن المفهوم يُعرّف بضيق شديد من حيث المجموعات المعرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي ومن حيث قابلية التوظيف، مما يؤدي إلى تفريد مشكلة الإقصاء وتحويل الاهتمام بعيدا عن العوامل الهيكلية.

تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في اعتبار التركيز على قابلية التوظيف (Employability) وتنمية رأس المال البشري كألية أساسية لتحقيق الإدماج. تعتمد هذه الدراسة على منهج نوعي (Qualitative)، يشمل تحليل مضمونوثائق السياسات وإجراء مقابلات شبه منظمة مع الخبراء، بينما تعتمد دراستنا على منهج كمي ارتباطي تحليلي (Correlational Analysis) لتقييم العلاقة بين سبعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية (مثل الإنفاق العام على التعليم والبطالة) على مدى 15 سنة.

خطة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة (03) أجزاء على النحو الآتي:

- تضمن الجزء الأول الإطار المفاهيمي لسياسة الاستثمار الاجتماعي؛
- خُصصَ الجزء الثاني لسياسة الاستثمار الاجتماعي في مواجهة الإقصاء الهيكلي؛
- عالج الجزء الثالث الدراسة الوصفية و الارتباطية لمؤشرات الاستثمار الاجتماعي والإقصاء الهيكلي في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2024.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الاستثمار الاجتماعي

لقد وُضعت سياسة الاستثمار الاجتماعي كألية يُفترض أن تربط الأفراد المهمشين بفرص العمل والاندماج الاقتصادي الشامل. لذلك لا بد لنا من تقديم الإطار المفاهيمي لسياسة الاستثمار الاجتماعي. ثم نستكشف الأركان الأساسية التي قامت عليها هذه المقاربة وتحديد التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والمشاركة الكاملة في سوق العمل، إلى جانب الكشف عن الخلفية الإيديولوجية لـ "الرأسمالية الخيرية" التي حكمت توجهات هذا التحول في الرفاهية.

أولاً: المبادئ الأساسية لسياسة الاستثمار الاجتماعي وتحول الرفاهية

قبل التطرق إلى الأركان الجوهرية التي قامت عليها المبادئ الأساسية لسياسة الاستثمار الاجتماعي وتحول الرفاهية، يجب علينا أولاً أن نتوقف عند المفهوم نفسه. فالسياسة الاجتماعية لم تعد يُنظر إليها على أنها "شبكة أمان" ثابتة توفر المزايا السلبية (Passive Benefits)، بل أصبحت مقاربة تسعى لـ "تفعيل" الأفراد وتحويلهم إلى "رأسمال بشري". باعتبارها دعوة للجميع وخاصة المجموعات المستبعدة، للانخراط التام في سوق العمل والمجتمع لضمان الإدماج.

1- تقديم سياسة الاستثمار الاجتماعي

تعتبر سياسة الاستثمار الاجتماعي (Social Investment - SI) مقارنة سياسية ظهرت بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي للأفراد والمجموعات المستبعدة، خصوصاً من خلال التركيز على المشاركة في سوق العمل وتطوير رأس المال البشري على المدى الطويل (DASSI & STRIER, 2020, p. 1). تُعرّف هذه المقاربة على أنها مجموعة من الأفكار التي تدعم أشكالاً مختلفة من الإنفاق العمومي كاستثمارات في تنمية رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي. يمثل هذا التوجه تحولاً في السياسات الاجتماعية، حيث يبتعد عن نموذج تقديم المنافع والخدمات التقليدي نحو نموذج يقوم على "التفعيل" والتعليم، مما يعزز دمج الأفراد في المجتمع عبر سوق العمل (DASSI & STRIER, 2020, p. 2). تُصنّف هذه السياسة على أنها نموذج موجه نحو مستقبل ذو منظور مسار حياة الأفراد، بهدف تعزيز المسؤولية الشخصية والمشاركة في سوق العمل. لكن رغم التباينات في أشكال هذه السياسات بين الدول، إلا أنها تتفق على ميزتين أساسيتين: الاستثمار في رأس المال البشري وهدف المشاركة الكاملة في سوق العمل.

تهدف سياسات الاستثمار الاجتماعي بشكل أساسي إلى تحديث دولة الرفاهية وضمان استدامتها على المدى الطويل لمواجهة المخاطر الاجتماعية المتغيرة (DASSI & STRIER, 2020, p. 3). كما تركز هذه المقاربة على تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري، من خلال تصميم مستقبلي يعزز معدلات التوظيف ويرفع مستوى الإنتاجية العامة (DASSI & STRIER, 2020, p. 2). من الأهداف الرئيسية أيضاً تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المستبعدة ومكافحة الفقر (DASSI & STRIER, 2020, p. 4)، عبر مجموعة

من الآليات مثل برامج "جعل العمل مجدياً" التي تحفز الأفراد على المشاركة الكاملة في سوق العمل وتزيد الدخل المكتسب لذوي الأجر المنخفضة (DASSI & STRIER, 2020, p. 3). لذلك تُعتبر المشاركة الكاملة في سوق العمل وتنمية رأس المال البشري أدوات رئيسية لتمكين الأفراد والمجموعات المستهدفة من المساهمة في تطور مجتمعي مستدام (DASSI & STRIER, 2020, p. 1).

2- الأركان الأساسية لسياسة الاستثمار الاجتماعي

تُعَد سياسة الاستثمار الاجتماعي مقاربة حديثة في مجال السياسة الاجتماعية، تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للأفراد والمجموعات المستبعدة، مع التركيز على المدى الطويل. على الرغم من تباين أشكال هذه المقاربات وتفسيراتها بين الدول المختلفة، إلا أن الأركان الأساسية لسياسة الاستثمار الاجتماعي تتركز حول ميزتين جوهريتين مشتركتين، الركن الأول "الاستثمار في رأس المال البشري"، إذ تُصمم هذه السياسات لتكون بمثابة استثمارات موجهة نحو المستقبل بهدف إلى تطوير مهارات الأفراد وقدراتهم لتعزيز فرصهم في التوظيف (DASSI & STRIER, 2020, p. 1). أما الركن الثاني والأساسي فهو "هدف المشاركة الكاملة في سوق العمل"، حيث تمثل هذه المشاركة الآلية الرئيسية لضمان الإدماج الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الشخصية للأفراد، مما يمثل تحولاً عن نموذج دولة الرفاهية التقليدية (traditional welfare) نحو ما يُعرف بـ "دولة التمكين" (enabling life course). في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن هذه السياسة في جوهرها هي نموذج مسار حياة (life course perspective) (DASSI & STRIER, 2020, p. 4) موجه نحو المستقبل. يمكن ربط مفهوم الاستثمار الاجتماعي، في سياق أوسع، بمقاربات تسعى لخلق "قيمة مختلطة" (blended value creation) تجمع بين العوائد المالية والأهداف الاجتماعية مع البيئة (Martini, 2021, pp. 16876-16877).

3- الخلفية الإيديولوجية لنهج سياسة الاستثمار الاجتماعي و تحول الرفاهية

تنبع الخلفية الإيديولوجية لنهج سياسة الاستثمار الاجتماعي وتحوّل الرفاهية من تفاعل مركب بين الجذور الأخلاقية القديمة والتحوللات الحديثة التي فرضتها الرأسمالية الأخلاقية والعولمة، التي تُعرف أيضاً باسم "الرأسمالية الخيرية" (Philanthrocapitalism) (Watts & Scales, 2020, p. 2). تاريخياً، بدأ الاستثمار المسؤول اجتماعياً كنشاط متخصص يقوده الإيمان والقيم الأخلاقية، حيث كانت الممارسات الاستبعادية (Exclusionary Practices) سمة أساسية له. مع ذلك، فقد تطور هذا المفهوم ليصبح استراتيجية سائدة لا تقتصر على تجسيد القيم فحسب، بل تُدمج أيضاً عوامل البيئة والمجتمع مع الحوكمة (Environmental Social Governance - ESG) في اختيار المحافظ وإدارتها، بهدف تقييم المخاطر وتعزيز التنمية المستدامة (Martini, 2021, p. 16875). هذا التحول مدفوع أيضاً بالرغبة في إيجاد حلول تمويل مستدامة دولياً، خاصة في بعض المجالات مثل التنمية الزراعية في الصحراء جنوب أفريقيا، حيث يُنظر إلى الاستثمار في التنمية كطريق لتوفير حلول مستدامة مالياً تتجاوز برامج المساعدات المعتادة (Watts & Scales, 2020, p. 8).

لذلك يُعَدّ صعود "الرأسمالية الخيرية" (Philanthrocapitalism) تعبيراً قوياً عن هذه الخلفية الإيديولوجية الحديثة، حيث يتم تطبيق قيم السوق والمفاهيم التجارية على العمل الخيري. أين يرى المؤيدون لهذا التوجه أنه يوفر بديلاً أكثر كفاءة وفعالية للعمل الخيري التقليدي واسع النطاق (Steph & Others, 2021, pp. 1-2)، إذ يعتمد على دمج منطق الأعمال والأسواق في الأنشطة الخيرية، مع تحويل العمل الخيري إلى "استثمار" يُتوقع منه تحقيق عائد اجتماعي (وقد يكون أيضاً عائداً مالي). (Steph & Others, 2021, p. 16). مع ذلك، فقد وُجّه نقد حاد لهذه الإيديولوجيا، إذ يرى النقاد أنها تعمل على ترسيخ وتأكيد فوارق الثروة والقوة، من خلال تبني المبادئ النيوليبرالية. مما يؤدي بدوره إلى تحويل القضايا الاجتماعية إلى "قضايا علمية" يتم التعامل معها بأدوات تقنية بدلاً من معالجة المشكلات الاجتماعية الهيكلية الأساسية (Steph & Others, 2021, p. 2).

أما تحول الرفاهية فيسير في مسارين متناقضين، يتمثل الأول في تحويل العمل الخيري إلى نموذج استثماري موجه نحو السوق والآخريتمثل في الدعوة إلى نموذج مجتمعي جديد يتجاوز النيوليبرالية (Žižek & Others, 2021, p. 1). ففي حين يركز نهج الاستثمار الاجتماعي على جلب جهات فاعلة جديدة مثل صناديق الأسهم الخاصة والمستثمرين المؤسساتيين، مع تغيير طبيعة المنظمات الخيرية لتدمج أنشطتها الاستثمارية مع الخيرية (Watts & Scales, 2020, p. 2)، يبرز مفهوم "مجتمع الرفاهية 6.0" (Well-Being Society 6.0) كاستجابة إيديولوجية مناهضة (Žižek & Others, 2021, p. 9). حيث يهدف هذا المفهوم إلى تجاوز الليبرالية الجديدة الخطيرة التي تستغل السوق والديمقراطية لصالح فئة قليلة من الأفراد (Žižek & Others, 2021, p. 16). لذلك يقوم مجتمع الرفاهية 6.0 على فكرة الشمولية المطلوبة (Requisite Holism)، مؤكداً على أن الرفاهية تتجاوز مجرد الأعمال الخيرية وتعتمد على التضافر بين الأنظمة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية الضرورية لاستمرار المجتمع على المدى الطويل (Žižek & Others, 2021, pp. 9-10). يتطلب هذا التحول الجذري في الإيديولوجيا عودة الحوكمة الاقتصادية العالمية من النيوليبرالية إلى شكل من أشكال "رأسمالية الدولة القائمة على نظرية كيتز" (Žižek & Others, 2021, p. 1). كما يشدد هذا النهج على أهمية التفكير الشامل واتخاذ القرارات التي تعزز الرفاهية الكلية للجميع وليس فقط لنسبة قليلة من الأفراد، مما يعكس تحولا عميقا في المعايير الحاكمة للمجتمع (Žižek & Others, 2021, p. 16).

ثانيا: التصورات الداخلية لأفراد المجتمعات المستبعدة

ضمن إطار واقع اقتصادي يرفض تقديم "الهبات" ويطالب بالكفاءة والمساهمة، لم يعد خيار أمام الأفراد المستبعدين سوى تغيير قناعاتهم الداخلية نحو آليات السوق. فالسؤال لم يعد: "ما هو الاستحقاق الذي يجب أن أحصل عليه؟"، بل أصبح: "كيف يمكنني تحويل نفسي من متلقٍ سلبٍ للمساعدة إلى شريك فاعل، يُنظر إليه كـ 'رائد أعمال منتج' بدلا من 'ضحية'. يعكس هذا التحول العميق في التصورات استيعابا قويا لضرورة تبني منطق الاستثمار الاجتماعي المؤثر، الذي يركز على أن تكون الأهداف الاجتماعية استثمارا موجهها نحو مستقبل يتطلب عائدا قابلا للقياس.

1- تبني منطق الاستثمار الاجتماعي

يمثل تبني منطق الاستثمار الاجتماعي المؤثر (Social Impact Investing - SII) توجهها ماليا حيويا حيث تُجرى الاستثمارات بقصد صريح هو توليد عائد اجتماعي أو بيئي مفيد وقابل للقياس، إلى جانب تحقيق عائد مالي. يختلف هذا المنطق عن العمل الخيري التقليدي الذي لا يتوقع عوائد مالية وعن الاستثمار المسؤول اجتماعيا (Socially Responsible Investment - SRI) الذي يركز بشكل أساسي على استبعاد الآثار السلبية (مثل الاستثمار في شركات الأسلحة)، بينما يسعى الاستثمار الاجتماعي المؤثر إلى خلق تأثيرات إيجابية بشكل استباقي (Watts & Scales, 2020, p. 5). حيث يأتي تبني هذا التوجه استجابة لعدة دوافع، أبرزها التحول نحو مفهوم "الرأسمالية الأخلاقية" (Watts & Scales, 2020, p. 2)، إضافة إلى الحاجة الملحة لتوفير حلول مستدامة ماليا للتنمية تتجاوز البرامج المعتمدة على المانحين والمنظمات غير الحكومية، هو ما يتفق مع فكرة "إنهاء المعونة" الذي يدعو إلى حلول مستدامة ماليا (Watts & Scales, 2020, p. 10). لقد أدت الأزمة الأخلاقية التي تلت الأزمة المالية العالمية (2007/2008) إلى دفع المستثمرين الأثرياء (High-Net-Worth Individuals - HNWI) نحو إعادة توجيه أدوات الاستثمار لتحقيق تأثيرات اجتماعية، ساعين إلى استعادة الثقة من خلال هذا التوظيف الجديد لرؤوس الأموال. مما يؤدي إلى النظر إلى العمل الخيري على أنه "استثمار" وليس مجرد "هبة"، بهدف جذب مصادر تمويل جديدة من القادة الرأسماليين، مما يؤدي إلى تغيير جوهري في سياسات التنمية وممارساتها، حيث يتم دمج جهود المؤسسات الخيرية مع آليات السوق لتعزيز الكفاءة والقياس.

تكمن الأهمية الجوهرية لتبني المشاركين من الفئات المستبعدة منطق الاستثمار الاجتماعي المؤثر "التمثل في التأكيد على أهمية سوق العمل وتنمية رأس المال البشري كآليات أساسية لتحقيق الإدماج الاجتماعي" في كونه يمثل دليلا على تغلغل الفكر الجديد للسياسة

الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المستفيدين أنفسهم. يعزز هذا التبنى الفرضية المركزية لنموذج الاستثمار الاجتماعي، التي تعتبر المشاركة الكاملة في سوق العمل وتطوير رأس المال البشري هما الوسيطان الرئيسيتان لتحقيق الإدماج (DASSI & STRIER, 2020, p. 1). كما أن رؤية المشاركين بضرورة الاندماج في سوق العمل وتأكيدهم على أهمية تعليم الأبناء كاستثمار للمستقبل (DASSI & STRIER, 2020, p. 10)، تدعم التحول في الفكر التنموي بعيدا عن منطق الرعاية التقليدي الذي يركز على المزايا كحقوق أساسية، نحو نموذج يُحمّل الفرد مسؤولية تحقيق رفاهيته من خلال "تنشيطه" في سوق العمل. أما في سياق أوسع، يعكس هذا القبول نجاح منطق الاستثمار المؤثر في إعادة صياغة قضايا التنمية والعمل الخيري على أنها "استثمارات" تتطلب عوائد قابلة للقياس، بدلا من كونها "هبات"، حيث يُنظر إلى الجهود الخيرية كـ "استثمار" بهدف جذب مصادر تمويل جديدة. بذلك، يتماشى تبني الفئات المستبعدة لهذا المنطق مع التوجهات التي تصوّر المستفيدين كـ "رواد أعمال منتجين" بدلا من ضحايا أو متلقين للإعانة، مما يرسخ الكفاءة المالية والاستدامة في برامج التنمية، كما يساعد على تجاوز المشاكل التمويلية الناتجة عن الاعتماد على برامج المانحين المحدودة.

2- مسؤولية الفرد في تحقيق الإدماج

يعكس تبني منطق المسؤولية الفردية من قبل المشاركين المستهدفين استيعابا قويا للفكر الجديد للسياسة الاجتماعية الذي يركز على الاستثمار الاجتماعي، حيث يُنظر إلى الاندماج الكامل في سوق العمل كآلية أساسية لتحقيق الإدماج الاجتماعي. يُظهر هذا الشعور بالفخر والاعتماد على الموارد الفردية تفضيلا واضحا للعمل على حساب الدعم العام أو "الاستحقاقات السلبية"، الأمر الذي يتماشى مع منطق "التنشيط" الذي يروج له هذا التوجه، حتى في مواجهة التحديات الشخصية الصعبة. لذلك يمثل هذا التحول ابتعادا عن نموذج الرعاية التقليدي الذي يرى في المزايا حقا أساسيا، نحو نموذج نيوليبرالي يهدف إلى "تنشيط" الأفراد وتحملهم المسؤولية عن تحقيق رفاهيتهم من خلال الجهود الذاتية في سوق العمل (DASSI & STRIER, 2020, p. 7). أما في سياق أوسع، يعزز هذا التبنى إطار العمل الذي يصور المستفيدين كـ "رواد أعمال منتجين" بدلا من اعتبارهم ضحايا أو مجرد متلقين للمساعدات الخيرية، مما يربط قضايا التنمية بضرورة تحقيق عائد قابل للقياس، إذ تُصوّر المساعدة على أنها "استثمار" وليس "هبة". بذلك، يرسخ قبول الأفراد لهذه الفكرة مفهوم ارتباط رفاهيتهم بقدرتهم على المساهمة الاقتصادية والاندماج في السوق، مؤكدا على الكفاءة والاستدامة الفردية كأفضل الطرق لمواجهة العقبات.

3- التعليم كاستثمار للأجيال القادمة

يرتكز النظر إلى التعليم كاستثمار للأجيال القادمة على إطار متطور للسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أين يرى فيه تنمية رأس المال البشري الآلية الرئيسية لتحقيق الإدماج والازدهار المستدام. ففي سياق السعي نحو بناء "مجتمع الرفاهية 6.0" (Well-being Society 6.0) الذي يهدف إلى تجاوز القيود الخطيرة للنيلوليرالية وضمان بقاء البشرية على المدى الطويل، يُعد التعليم والتربية بُعدا أساسيا لا يمكن إغفاله لتحقيق الأهداف المجتمعية. حيث يعتبر التعليم عنصرا مركزيا في تعريف الازدهار، الذي يُفهم مرادفا لجودة الحياة، إذ يؤثر بشكل مباشر على صحة الأفراد، ظروفهم المعيشية وفرص مشاركتهم في البيئة الاجتماعية والسياسية، مما يضمن الرفاهية الشاملة (Žižek & Others, 2021, p. 16).

بما أن هذا التحول يتطلب دجما واعيا للمسؤولية الاجتماعية، فمن الضروري دمج التعليم (جنباً إلى جنب مع الصحة) في الحوكمة التنظيمية والمجتمعية كشرط أساسي لضمان فعالية العمليات وتحقيق الاستدامة (Žižek & Others, 2021, p. 9). حيث تتجلى أهمية هذا الاستثمار أيضا في الدور الذي تؤديه المؤسسات المانحة، حيث تخصص المؤسسات الخيرية جزء كبيرا من منحها لقطاع التعليم، بنسبة تصل إلى 20% من إجمالي المنح في الولايات المتحدة، مما يؤكد الاعتراف العملي بأهميته كمورد حيوي للمستقبل (Giloth, 2019, p. 9). باعتبار تعليم أطفالهم كاستثمار مهم نحو الإدماج الاجتماعي للجيل القادم، حيث يُنظر إلى التعليم كوسيلة للتحرر من الفقر متعدد الأجيال والصعوبات الاجتماعية.

المحور الثاني: سياسة الاستثمار الاجتماعي في مواجهة الإقصاء الهيكلي

تتم سياسة الاستثمار الاجتماعي بتنمية رأس المال البشري والمشاركة الكاملة في سوق العمل كآليتين أساسيتين لتحقيق الإدماج. لكن تكشف الآليات الاقتصادية التي تخلق الثروة وتوجه السياسات بأنها ليست بالضرورة عادلة أو منصفة. بل في جوهرها قوة خاصة تعزز التفاوت، حيث يتفاقم الإقصاء على الرغم من مستويات المشاركة المتزايدة.

أولاً: التناقض بين المشاركة في سوق العمل وتجربة الإقصاء

يبين الواقع تفاقم الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للأفراد على الرغم من مشاركتهم، بحكم أن الآليات الاقتصادية الفعالة في خلق الثروة لا تكون بالضرورة منصفة، بل في جوهرها "قوة خاصة" تعزز التفاوت وتراكم الثروات في أيدي فئة قليلة. لذلك، يجب علينا أن نحلل كيفية استمرار وتفاقم الإقصاء، حتى مع ازدياد مستويات المشاركة في سوق العمل.

1- تفاقم الإقصاء رغم المشاركة في سوق العمل

يتفاقم الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي رغم مستويات المشاركة في السوق، لأن الثروة المتولدة عن النجاح الاقتصادي المركز هي ذاتها التي تُعزز التفاوت وتخلق "عصراً مذهباً جديداً". يؤدي تراكم الثروات الضخمة في أيدي فئة قليلة، الذي يُنظر إليه في دراسات النقد على أنه "قوة خاصة" (Harvey & Others, 2019, p. 444)، إلى توسيع الفوارق الاقتصادية بصورة مستمرة (Gilothe, 2019, p. 1). في هذا السياق، يرى النقد الأكاديمي أن المؤسسات الخيرية، التي تشكل نتيجة لهذه الثروات الكبيرة التي يولدها رواد الأعمال الناجحون في السوق، قد تُكرّس وتُدمج "أنظمة عدم المساواة" (Janis & Others, 2023, p. 4). يدل هذا التناقض على أن الآليات الاقتصادية الفعالة في خلق الثروة لا تتسم بالضرورة بالإنصاف، مما يجعل المشاركة الاقتصادية الواسعة مصدراً لتفاقم التفاوت، حتى مع ظهور نماذج تسعى للجمع بين الربح والمنفعة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، المنظمات المهجنة أو ريادة الأعمال الاجتماعية التي تعتمد على نموذج الأعمال لتمويل مهمتها الاجتماعية، تبقى محكومة بالمنطق الاقتصادي الذي يهدف في الأصل لتعظيم المكاسب المالية (García-Jurado & Others, 2021, p. 2). بالتالي، رغم أهمية الجهود الخيرية، تصبح نسبياً صغيرة أو غير كافية لمواجهة التحدي الهائل المتمثل في تزايد عدم المساواة الناتج عن ديناميكيات السوق نفسها (Gilothe, 2019, p. 1).

إذن، يُبرهن هذا الفشل على وصول النظام الاقتصادي الذي يركز على الربح إلى طريق مسدود (García-Jurado & Others, 2021, p. 3)، حيث تستمر شبكات القوة النخبوية التي تدير هذه الأنظمة في إقصاء شرائح واسعة من المجتمع. بالتالي، المشاركة الشكلية في سوق العمل لا تحسن المشاركين، خاصة الأقليات العرقية، الدينية أو الجنسية، من ممارسات التمييز الصارخة، مما يؤكد أن الإقصاء هو نتيجة متجذرة في البنية الاقتصادية نفسها وليست مجرد مشكلة في عدم المشاركة (Von & Others, 2021, pp. 188-189).

2- تحويل العمل إلى هدف وليس وسيلة للإدماج

لقد تحول العمل من كونه وسيلة لتمكين الأفراد وإدماجهم إلى هدف بحد ذاته يُقاس بمقاييس السوق والربحية، في سياق تزايد النماذج الاقتصادية الجديدة مثل الاستثمار الاجتماعي المسؤول وتبني منطق "الرأسمالية الخيرية". بموجب هذا التحول، أصبحت مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية، مثل سوق العمل أو سلاسل القيمة الزراعية، مُبررة لكونها تمثل "فرص ربح جديدة" للمستثمرين وليس فقط بدافع الإدماج الاجتماعي (Watts & Scales, 2020, pp. 9-10). حيث أدى هذا التوجه الجديد في التنمية، الذي يركز على نماذج النمو والقطاع الخاص بدلاً من الاعتماد على المساعدات التقليدية، إلى إعادة تعريف الإدماج ليصبح مرادفاً للنجاح المالي والكفاءة الاقتصادية (Watts & Scales, 2020, pp. 12-13). فعندما يتحول الهدف من الدعم إلى تحقيق الاستفادة المالية، تتبنى المنظمات والجهات المانحة نماذج أعمال "قائمة على الإيرادات" لضمان بقائها وفعاليتها، معتبرة إياها "النموذج الوحيد الذي ينجح". أما بالشكل الملموس، يُقاس "الأثر الاجتماعي" لهذا العمل كمياً من خلال بيانات مالية، مثل تحديد "صافي الدولارات الإضافية في جيوب المزارعين" (Watts & Scales, 2020, p. 10)، بدلاً من المقاييس النوعية الأوسع للتنمية. إلا أن

الإقصاء يكمن في هذا المنطق، حيث تستبعد التدخلات التي تعتمد على "الربحية وفرض الانضباط المالي" الأفراد والمجموعات الأكثر تهميشا والأقل قدرة على استيعاب رؤوس الأموال الاستثمارية الكبيرة أو تلبية المتطلبات التجارية الصارمة، مما يعزز التفاوت بدلا من تقليصه (Watts & Scales, 2020, p. 13).

بالتالي، تبرز الفكرة الأساسية بأن المشاركة الكاملة في سوق العمل، التي كان يُنظر إليها تقليديا كوسيلة لتحقيق الإدماج الاجتماعي، تتحول عمليا إلى الهدف الأساسي والغاية المطلوبة بحد ذاتها. فعندما يتم دمج مفاهيم الاستثمار الاجتماعي ضمن "دولة الاستثمار النيوليبرالية"، تتأثر السياسات بشدة بأولويات سوق العمل التي يحددها القطاع المالي، مما يُجبر "الجانب الاجتماعي" على الخروج من مفهوم الاستثمار الاجتماعي (DASSI & STRIER, 2020, p. 15). يعني هذا التحول أن الاهتمام ينصب على "تفعيل" الأفراد لتحمل مسؤولية رفاهيتهم من خلال سوق العمل، مع الابتعاد عن تقديم "المنافع السلبية" (Passive benefits) التي تمثل جوهر الرعاية الاجتماعية التقليدية. غير أن النقاد يحذرون من التركيز المتزايد على الاندماج في سوق العمل الذي قد يأتي على حساب توفير الحماية الاجتماعية والإدماج الشامل للجميع. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الاستثمار الاجتماعي المطبق بهذا الشكل كشكل هجين من النفعية البراغماتية التي تدمج المنطق الليبرالي والنيوليبرالي بدلا من أن يمثل بديلا حقيقيا لهما (DASSI & STRIER, 2020, p. 4). في هذا السياق، يصبح الاستثمار الاجتماعي سطحيًا ويفشل في تحقيق هدفه الأصلي عندما يتم إهمال الجانب الاجتماعي (DASSI & STRIER, 2020, p. 15). إذ تترتب على ذلك نتائج وخيمة، حيث أن السياسات التي تُبنى على منطق تحقيق الأرباح وتطبيق "الانضباط المالي" قد تتجاهل الفئات الأكثر فقرا وتهميشا، ما يؤدي إلى استدامة وتعميق التفاوتات القائمة بدلا من معالجتها، حتى في سياق الاستثمارات التي تحمل طابعا اجتماعيا ظاهريا (Watts & Scales, 2020, p. 9). لذلك، يعتبر السعي لتحقيق المشاركة الكاملة في سوق العمل، في هذه الحالة، عملية تستنسخ الممارسات التمييزية والقمعية بدلا من تحقيق الإدماج المنشود للفئات المستضعفة (DASSI & STRIER, 2020, p. 14).

3- تعزيز التفاوت في القوة نتيجة غياب الدعم

لقد سلطت التحديات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية عام 2008 وجائحة كوفيد-19 الضوء على التفاوتات الاجتماعية والحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية، حيث كشفت عن ضعف واسع النطاق يمتد من المهد إلى اللحد (Purwatiningsih & Others, 2024, p. 1995). في سياق الأعمال، ضعف الفئات المستبعدة يضعها في موقع "أصحاب المصلحة العاجزين" (powerless stakeholders) الذين تفشل مطالبهم أو تحركاتهم المسؤولة في مواجهة القوى التنافسية للأسواق، حتى لو كان القصد هو تجسيد برنامج للمسؤولية الاجتماعية (Sigmund, 2019, p. without page n°). لذلك يُنظر إلى بيئة السياسات العالمية نفسها "كمساحة عسكرية" حيث يؤدي الصراع والخلاف مع التفاوت دورا في صنع السياسات، مما يؤدي إلى خضوع الأطراف الأقل نفوذا لسلطة الفاعلين الأكثر تأثيرا (Janis & Others, 2023, p. 2)، بالتالي ينعكس هذا المنطق في علاقة العمل غير المتوازنة حيث لا يمتلك العمال المستبعدون القدرة على التعبير عن صوتهم بفعالية (Janis & Others, 2023, p. 10).

أما عندما يتعلق الأمر بالشركات، فالارتباط السلبي بين ضعف أصحاب المصلحة ونقص الشفافية (عدم تماثل المعلومات) يمثل مصدرا رئيسيا للاحتكاك المالي وعدم الكفاءة (Engida & Others, 2022, p. 97)، فإذا اضطرت الفئات إلى قبول شروط غير عادلة، فيشير ذلك إلى فشل الآليات المؤسسية والقانونية في فرض تكلفة كافية على أصحاب العمل لتجعل مكاسبهم غير الأخلاقية غير مجدية، مما يؤكد أن المنظومة لا تملك خاصية "الإنفاذ الذاتي" (self-enforcing) للأخلاق (Sigmund, 2019, p. without page n°). بالتالي، الفشل في توفير الحماية والدعم للفئات المستبعدة يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات "الاستدامة" (viability) الأساسية للمشاركة الأخلاقية، مما يدفعها لتحمل ما هو دون المستوى الأمثل (Sigmund, 2019, p. without page n°). إذن،

الافتقار إلى الدعم الاجتماعي أو المالي للفئات المستبعدة يخلق خوفا من البطالة، مما يدفعهم إلى قبول ظروف غير أخلاقية بسبب التفاوت الحاد في علاقات القوة (power relations) مع أصحاب العمل (Janis & Others, 2023, p. 2).

ثانيا: دوام الإقصاء عبر تهميش رأس المال البشري و غياب التغيير الهيكلي

تشير تجارب الأفراد المستبدين إلى أن البنية التحتية التعليمية التي كان من المفترض أن تحقق الاستثمار الاجتماعي، تعمل عمليا كشكل من أشكال "التجريد من الاستثمار (Disinvestment)"، حيث تُرسخ المدارس في المناطق المهمشة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي لأطفالهم، مما يؤدي إلى تكرار الممارسات التمييزية والقمعية مع غياب التغيير الهيكلي المنشود.

1- التعليم كتجريد من الاستثمار (Disinvestment)

يعتمد مفهوم الاستثمار الاجتماعي، الذي يهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، على تنمية رأس المال البشري والمشاركة الكاملة في سوق العمل كركيزتين أساسيتين، لذلك يفترض أن يبدأ هذا الاستثمار في الحياة المبكرة للفرد (DASSI & STRIER, 2020, p. 2). مع ذلك، تظهر تجارب العيش للأفراد المستهدفين من هذه السياسات أن البنية التحتية الأساسية التي يُفترض أن تحقق هذا الإدماج، أي المدارس المحلية، تعمل كشكل من أشكال "التجريد من الاستثمار (Disinvestment) المنهجي (DASSI & STRIER, 2020, pp. 11-12). حيث يصف المشاركون في المناطق المهمشة المدارس بأنها تُرسخ إقصاءهم وإقصاء أطفالهم اجتماعيا واقتصاديا (DASSI & STRIER, 2020, p. 14). تتجلى هذه الفجوة بوضوح في أمثلة التوزيع غير المتكافئ للموارد، حيث يواجه الأهالي المستبعدون صعوبة في جلب استثمارات عمومية كبيرة لمدارسهم، في حين تُوعد الأحياء ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى باستثمارات ضخمة ومستقبلية في التعليم، مما يؤدي إلى إعادة فرز وتصنيف المدارس لتصبح المدارس المحلية أكثر عزلة، فقرا وتخلفا (DASSI & STRIER, 2020, p. 12).

بالتالي، قد تفشل الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة للاستثمار الاجتماعي، التي تحركها الأولويات الاقتصادية بدلا من المنطق الاجتماعي، في تحقيق التنمية المنشودة، مما يؤدي إلى تكرار الممارسات التمييزية والقمعية التي تُرسخ الإقصاء متعدد الأجيال، مما يوضح التناقض بين المبادئ المعلنة للاستثمار الاجتماعي (SI) والآثار الفعلية لتطبيقها على الفئات المستبعدة، خصوصا في مجال التعليم وتنمية رأس المال البشري (DASSI & STRIER, 2020, p. 14).

2- خطر تكريس الإقصاء دون تغيير هيكلي

يعكس التحذير من خطر تكريس الإقصاء دون تغيير هيكلي جوهر النقد الموجه لسياسات التنمية والتمويل الاجتماعي التي تفشل في معالجة الجذور العميقة لعدم المساواة، حيث تشير التحليلات الأكاديمية إلى أن تطبيق أدوات مثل الاستثمار الاجتماعي أو التنمية، دون إحداث تحول هيكلي جذري، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في ترسيخ الإقصاء الاجتماعي وتكرار الممارسات التمييزية والقمعية (Steph & Others, 2021, p. 19). تتجلى هذه المشكلة في عدة سياقات، إذ يُنظر إلى النيوليبرالية في بعض الأطر الفكرية على أنها تسيء استخدام السوق والديمقراطية لصالح النخبة القليلة، أي أغنى واحد بالتمن ومن حولهم، مما يخلق نظاما يفاقم التفاوتات الاجتماعية (Žižek & Others, 2021, p. 1). فعندما تتبنى المبادرات الخيرية أو الاستثمارية (مثل الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي) منطق السوق، فإنها تميل إلى التركيز على الربحية والانضباط المالي، مما يعرضها لخطر تجاوز الفئات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا، بالتالي لا يستفيد من هذه الاستثمارات إلا أولئك القادرون أصلا على استيعاب رأس المال، تبني الممارسات الجديدة وتلبية المتطلبات المالية (Watts & Scales, 2020, p. 9). مما يؤدي عمليا إلى بناء "طبقات اجتماعية" (castes) جامدة، حيث تميل التسلسلات الهرمية الاجتماعية القائمة إلى تجاهل المبادرات التطويرية، مما يزيد من ترسيخ الهرمية الاقتصادية (Steph & Others, 2021, pp. 12-13).

ضمن هذا الفضاء غير المتكافئ للقوة، الذي يوصف بأنه "ساحة عسكرية" (militarized space) في سياق السياسات العالمية بسبب ما يسود فيه من صراع وتفاوت، يصبح صوت الفئات المستبعدة هامشيا. فعندما يواجهون ممارسات غير عادلة، يمتصون صراخهم

المهمنون، الذين يتمتعون بنفوذ لا مثمنه، هذه الانتقادات أو يتجاهلوها، مما يؤدي إلى تغذية الشعور باليأس والاعتقاد بأن "لا شيء سيتغير على أي حال" (Janis & Others, 2023, p. 10). كما يبرز النقد بأن النماذج الرأسمالية الخيرية (Philanthrocapitalism)، التي يمارسها الأثرياء وتوظف فيها منطق السوق، تمنع التغيير الجذري وتحد من التقدم الشامل عبر تكريس الليبرالية الجديدة (Steph & Others, 2021, p. 19). بما أن التحديات الاقتصادية تتفاقم للأفراد ذوي الدخل المنخفض نتيجة التفاوت الاقتصادي المتزايد (Gilothe, 2019, p. 9)، فعدم إشراك هذه الفئات في عمليات صنع القرار أو فشل السياسات في تحقيق العدالة الهيكلية يُبقي على التمييز بين "المستحقين" و"غير المستحقين" للدعم، باعتباره تصنيف تاريخي يتكرر في الفكر الحديث بين "رواد الأعمال المنتجين" و"المستبعدين غير المنتجين" (Steph & Others, 2021, p. 16).

3- نتائج الاستراتيجيات النيوليبرالية الاستثمارية الموجهة

تُظهر النتائج المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي النيوليبرالية الموجهة (Neoliberal Targeted SI State) توافقا كبيرا مع الانتقادات الموجهة لهذا النموذج، خاصة عندما تتحكم الدوافع الاقتصادية، لا الاجتماعية، في توجيه السياسات. فالاستثمار الاجتماعي في هذا السياق، الذي يدمج المنطق النيوليبرالي مع استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي، قد يُصمم لبرامج موجهة تستهدف فئات ضيقة من الأقليات، حيث تُعتبر النتائج المتساوية (إن حدثت) مجرد أثر جانبي لدوافع اقتصادية بحتة (DASSI & STRIER, 2020, p. 7). تؤكد الدراسات النقدية أن التركيز على تفعيل الأفراد وتحملهم المسؤولية الكاملة عن رفاهيتهم عبر سوق العمل، مع الامتناع عن توفير "المنافع السلبية" أو الحماية الاجتماعية، يمكن أن يأتي على حساب الشمول الاجتماعي للجميع (DASSI & STRIER, 2020, p. 4). في الواقع، تشير النتائج إلى أن استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي النيوليبرالية قد تولد "فشلا متعدد الأجيال" للعائلات والأفراد، إذ تعيد إنتاج الإقصاء داخل سوق العمل للفئات الأكثر ضعفا و في الوقت ذاته، تضعف تنمية رأس المال البشري لأطفالهم (DASSI & STRIER, 2020, p. 14). خاصة عندما يؤدي التراجع عن الاستثمار الحكومي في المؤسسات المحلية، كالمدارس، إلى ترسيخ مكانة الأفراد المقصيين (DASSI & STRIER, 2020, pp. 11-12). إذن، من أجل تحقيق تحول حقيقي وجوهري بعيدا عن هذه السياسات التي تضحي بالجانب الاجتماعي، يجب ألا تقتصر سياسة الاستثمار الاجتماعي على الدعم المالي والاقتصادي فحسب، بل يجب أن تلتزم بالاستثمار في "رأس المال الاجتماعي" للأفراد والمجتمعات كسبيل لتعزيز التضامن المجتمعي ومكافحة التحيزات والإقصاء التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية (DASSI & STRIER, 2020, p. 15).

المحور الثالث: الدراسة الوصفية و الارتباطية لمؤشرات الاستثمار الاجتماعي والإقصاء الهيكلي في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2024

يهدف هذا الجزء إلى تقديم تحليل متعمق للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، بحيث يجمع بين الإحصاءات الوصفية لتحليل حالة المتغيرات والأفكار الاستدلالية لفهم العلاقات والاتجاهات المستخلصة، بالاعتماد على بيانات مؤشرات التنمية العالمية المحدثة بتاريخ 07 أكتوبر 2025 الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2024. من خلال التركيز على تحليل سبعة (07) متغيرات رئيسية، تشمل الإنفاق العام على التعليم، البطالة، العمالة المعرضة للمخاطر، نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر جيني، المؤشر العددي للفقر والعمر المتوقع عند الميلاد.

أولاً: تحليل تطور مؤشرات الاستثمار الاجتماعي و الإقصاء الهيكلي

جدول رقم (01): أهم الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية خلال الفترة (2010-2024)

المؤشر	عدد المشاهدات (N)	الحد الأقصى (Max)	الحد الأدنى (Min)	المتوسط (Mean)	الوسيط (Median)	الانحراف المعياري (Std. Dev)
الإنفاق العام على التعليم	15	23.558 (2024)	13.102 (2022)	16.586	16.290	2.508
البطالة	15	14.057 (2020)	9.820 (2013)	11.411	11.427	1.309
العمالة المعرضة للمخاطر	14	29.534 (2011)	26.928 (2013)	27.608	27.284	0.771
نمو إجمالي الناتج المحلي	15	4.800 (2010)	-5.000 (2020)	2.760	3.200	2.381
مؤشر جيني	1	27.6 (2011)	27.6 (2011)	-	-	-
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	1	5.5 (2011)	5.5 (2011)	-	-	-
العمر المتوقع عند الميلاد	14	76.261 (2023)	73.257 (2020)	75.056	75.183	0.817

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

يتملك مؤشر الإنفاق على التعليم أعلى تشتت (2.508)، مدفوعاً بالاختلاف الكبير بين الحد الأدنى المسجل في 2022 (13.102%) والحد الأقصى المسجل في 2024 (23.558%). قد يشير هذا التباين الحاد إلى تغيرات جذرية في الأولويات الحكومية أو هيكل الميزانية خلال السنوات الأخيرة المعتمدة على البرامج و الأداء المطبقة منذ مطلع السنة المالية 2023. يظهر مؤشر النمو الاقتصادي أيضاً تشتتاً عالياً نسبياً (انحراف معياري 2.381)، مما يدل على التقلب الشديد في الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة المشمولة. يُعزى هذا التشتت إلى القيمة المتطرفة السلبية المسجلة عام 2020 (-5.0%)، التي تمثل انكماشاً اقتصادياً كبيراً، على الرغم من أن المتوسط العام للنمو إيجابي (2.760%).

تتمركز معدلات البطالة حول المتوسط (11.411%)، لكنها سجلت ذروة واضحة في عام 2020 (14.057%). حيث يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (1.309) إلى أن معدلات البطالة، باستثناء سنة الأزمة، كانت مستقرة نسبياً.

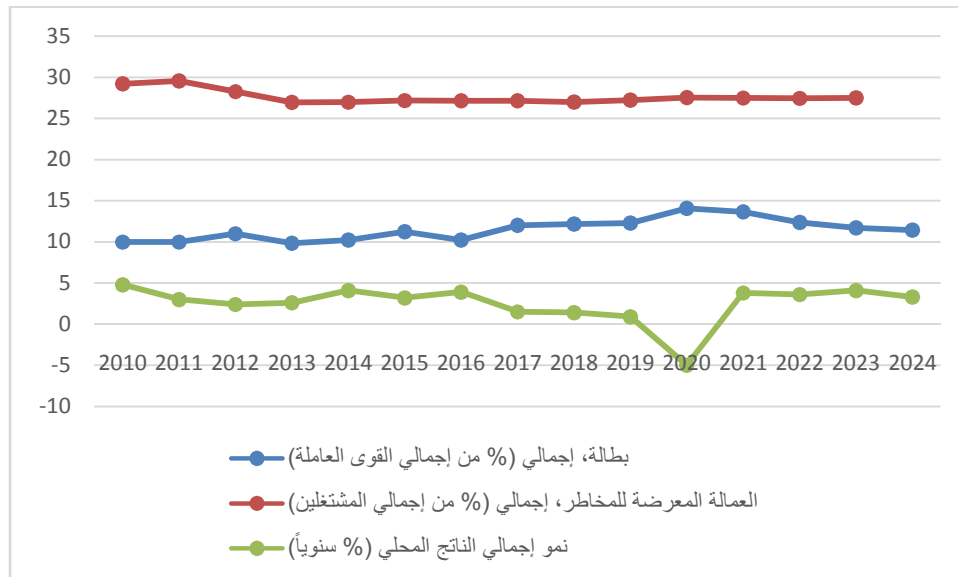
يتميز مؤشرا العمالة المعرضة للمخاطر والعمر المتوقع بأدنى مستويات التشتت (0.771 و 0.817 على التوالي). مما يدل على أن معدلات العمالة المعرضة للمخاطر والعمر المتوقع تتسم باستقرار هيكلي و تغيرها يكون تدريجياً، باستثناء الانخفاض المؤقت في العمر المتوقع عام 2020 (73.257 سنة).

يجب الإشارة إلى أن مؤشري جيني والمؤشر العددي للفقر متوفران لعام 2011 فقط (27.6 و 5.5% على التوالي)، مما يحد بشكل كبير من إمكانية إجراء تحليل زمني أو استدلالي لهما.

إذن يُظهر التحليل الوصفي أن الحد الأدنى لنمو الناتج المحلي الإجمالي كان سلبيا بشكل حاد (-5.0%) في عام 2020 وهو ما يتزامن مع أعلى معدل بطالة مسجل (14.06%) في العام نفسه. أما على الجانب الاجتماعي، على الرغم من أن مؤشرات التوزيع (جيني والفقر) متوفرة لعام واحد فقط (2011)، فمؤشر العمالة المعرضة للمخاطر يحافظ على متوسط مرتفع نسبيا عند حوالي 27.6%. كما أن هناك تقلبا كبيرا في الإنفاق على التعليم، حيث وصل إلى أدنى مستوياته في 2022 (13.10%) ولكنه قفز بشكل ملحوظ في عام 2024 إلى 23.56%.

بالتالي، أظهر التحليل الوصفي تذبذبا كبيرا في الإنفاق العام على التعليم (كاستثمار اجتماعي) خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى تغيرات جذرية في الأولويات الحكومية. في المقابل، أظهرت معدلات البطالة و العمالة المعرضة للمخاطر (مؤشرات الإقصاء الهيكلي) استقرارا نسبيا، باستثناء ذروة الأزمة في عام 2020.

شكل رقم (01): العلاقة بين الأداء الاقتصادي وسوق العمل في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث.

يكشف التحليل الاستدلالي عن تأثير دوري قوي للأزمة الصحية العالمية على الجزائر في عام 2020. سجلت البلاد أدنى نمو للناتج المحلي الإجمالي (-5.0%)، حيث تزامن ذلك مع تسجيل أعلى معدل بطالة (14.057%)، مما يؤكد العلاقة العكسية المتوقعة بين النمو والبطالة (قانون أوكون) خلال فترات الأزمات.

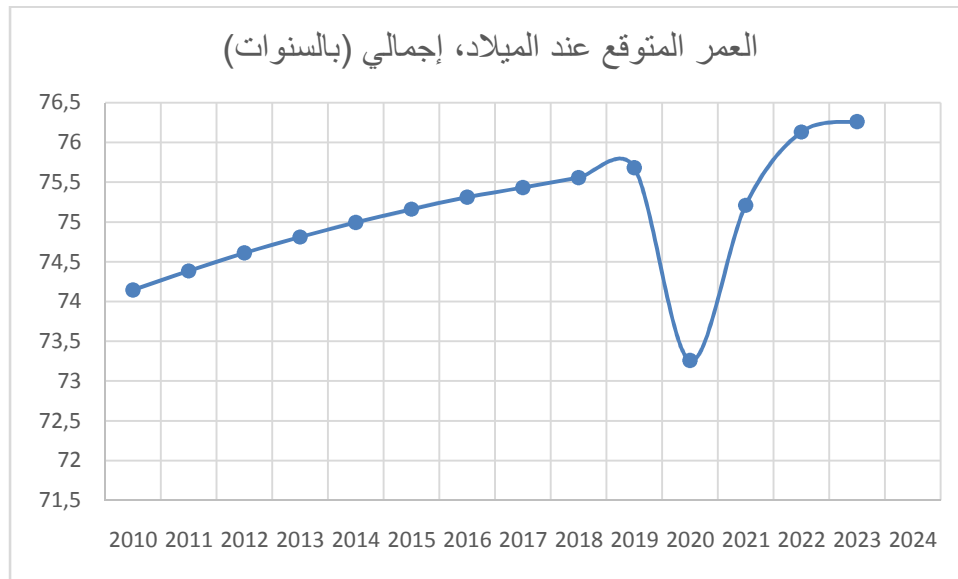
لكن سرعان ما شهد الاقتصاد تعافيا سريعا في النمو في السنوات اللاحقة (2021-2023)، حيث وصل إلى 4.1% في عام 2023. مع ذلك، بقيت معدلات البطالة مرتفعة نسبيا مقارنة ببداية العقد (9.96% في 2010)، مما يشير إلى نمو غير شامل (تعافيجزئي) أو وجود مشكلات هيكلية في امتصاص العمالة.

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن نسبة العمالة المعرضة للمخاطر ظلت مستقرة نسبيا في النطاق الضيق (حوالي 27% إلى 27.5%) منذ عام 2013. يشير هذا الاستقرار إلى أن القطاعات التي تولد هذا النوع من العمالة (غالبا القطاع غير الرسمي أو الزراعي) لم تشهد تحولا هيكليا كبيرا خلال فترة الدراسة.

ضمن هذا الإطار ينبغي تحليل علاقة الرفاهية الاجتماعية بالإنفاق الحكومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة

2024 على النحو الآتي:

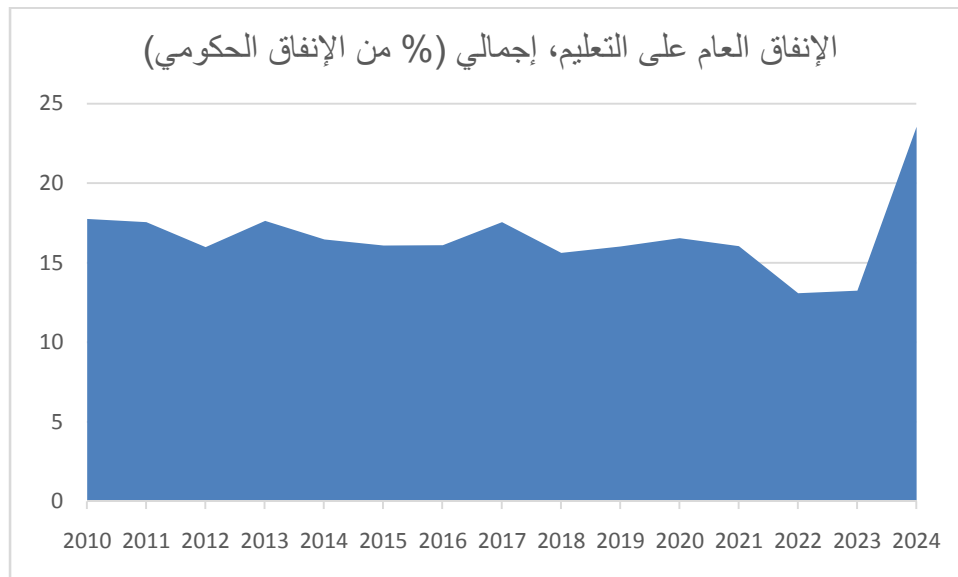
شكل رقم (02): تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث.

يظهر مؤشر العمر المتوقع اتجاهها عاما تصاعديا مستمرا من 74.144 سنة في 2010 إلى 76.261 سنة في 2023، مما يدل على تحسن عام في مستويات الرعاية الصحية والظروف المعيشية كما يعبر عن تحسن علاقة العمر المتوقع مع جودة الحياة. مع ذلك، كان لهذا المؤشر انخفاض حاد في 2020 (إلى 73.257 سنة) وهو انخفاض أكبر بكثير من المتوسط السنوي للزيادة، مما يبرز الأثر السلبي المباشر للأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19 على الرفاهية والصحة العامة.

شكل رقم (03): تطور الإنفاق العام على التعليم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث.

شهد الإنفاق العام على التعليم في الجزائر تذبذبا كبيرا، فبعد أن كان مستقرا نسبيا بين 2010 و 2019 (بمتوسط حوالي 16.5%)، انخفض بشكل ملحوظ في 2022 (13.102%) و 2023 (13.261%). لكن الارتفاع هو الارتفاع غير المسبوق في 2024 ليصل إلى 23.558%. هذا الارتفاع المفاجئ في الإنفاق في 2024، مقارنة بالاتجاه التنازلي السابق، قد يشير إلى سياسة مالية توسعية وموجهة لقطاع التعليم في سنة 2024.

ثانيا: تحليل الارتباط بين مؤشرات الأداء الاقتصادي، محددات الاستثمار الاجتماعي والإقصاء الهيكلي

لتحليل قوة العلاقة واتجاهها بين المؤشرات، سنعتمد على حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين أزواج من المتغيرات بناء على أطول فترة زمنية مشتركة متوفرة من البيانات (2010-2024 أو 2010-2023). حيث يتم التركيز في هذا التحليل على المتغيرات التي تحتوي على بيانات سنوية متواصلة، في حين تم استبعاد مؤشري جيني والفقر العددي لأنهما متوفران لسنة واحدة فقط (2011). كما تجدر الإشارة إلى عدم توافر بيانات مؤشر العمالة المعرضة للمخاطر ومؤشر العمر المتوقع عند الميلاد لعام 2024. بالتالي، تم استثناء هذه السنة من التحليل الإحصائي الذي يشمل هذين المتغيرين.

الجدول رقم (02): معاملات الارتباط بين المؤشرات الاختبارية الإحصائية للمعنوية

المتغير الأول	المتغير الثاني	الفترة الزمنية المشتركة	معامل الارتباط (r)	قوة ونوع العلاقة	درجات الحرية (df)	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (p-value)	المعنوية الإحصائية
نمو إجمالي الناتج المحلي	البطالة	2010-2024	-0.56	علاقة عكسية متوسطة القوة	13	-2.437	0.0299	دال إحصائيا*
البطالة	الإنفاق العام على التعليم	2010-2024	-0.16	علاقة عكسية ضعيفة جدا	13	-0.584	0.5691	غير دال
نمو إجمالي الناتج المحلي	العمر المتوقع عند الميلاد	2010-2023	+0.44	علاقة طردية متوسطة	12	1.697	0.1154	غير دال
البطالة	العمر المتوقع عند الميلاد	2010-2023	-0.32	علاقة عكسية ضعيفة إلى متوسطة	12	-1.170	0.2649	غير دال
نمو إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العام على التعليم	2010-2024	-0.011	علاقة عكسية ضعيفة جدا شبه منعدمة	13	-0.040	0.9689	غير دال

المصدر: من إعداد الباحث.

* المعنوية عند مستوى دلالة 0.05.

تظهر النتائج القياسية انفراد العلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدلات البطالة بالمعنوية الإحصائية ($p < 0.05$)، مما يضفي صيغة تجريبية لفرضية "قانون أوكون" (Okun's Law) في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم النمو في تقليص عرضة القوى العاملة للبطالة بشكل عكسي متوسط القوة. في المقابل، نلاحظ غياب المعنوية الإحصائية لبقية المتغيرات، فالعلاقة "شبه المنعدمة" بين النمو والإنفاق التعليمي ($p = 0.96$) تعكس انفصالا هيكليا ينسب الفكر القياسي إلى "الإبطاء الزمني" (Time-Lag)، إذ أن أثر رأس المال البشري لا يظهر في تقلبات الناتج اللحظية بل في المسارات الإنمائية طويلة الأمد (فالإنفاق على التعليم المسجل في بيانات 2010-

2024 لا يتوقع منه توليد نمو آني في نفس السنة، بل يظهر أثره بعد دخول الخريجين سوق العمل). كما يفسر التذبذب الحاد في العمر المتوقع عام 2020 (انخفاض إلى 73.2 سنة) ضعف الارتباط الخطي مع المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أ. نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة: ($r = -0.56$)

توجد علاقة عكسية متوسطة القوة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة. حيث تؤكد هذه العلاقة المبدأ الاقتصادي الأساسي بين الناتج المحلي و البطالة، فعندما ينمو الاقتصاد (مثل الزيادة إلى 4.1% في 2023 و 3.3% في 2024)، يميل معدل البطالة إلى الانخفاض (انخفاض من 14.057% في 2020 إلى 11.427% في 2024). بالتالي يجب أن تركز السياسات الاقتصادية على تحسين جودة النمو وليس مجرد زيادته، لضمان أن يكون هذا النمو قادرا على خلق فرص عمل بشكل أسرع. غير أن معامل الارتباط -0.56 يشير إلى وجود عوامل أخرى غير النمو التي تؤثر في البطالة (مثل عدم التطابق في المهارات أو العمالة المعرضة للمخاطر التي تظل مستقرة نسبيا).

ب. البطالة والإنفاق العام على التعليم: ($r = -0.16$)

توجد علاقة عكسية ضعيفة جدا بين الإنفاق العام على التعليم (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي) ومعدل البطالة. حيث يشير ضعف هذه العلاقة (قربها من الصفر) إلى أن زيادة حجم الإنفاق على التعليم في حد ذاتها لم تكن العامل الرئيسي في تحديد معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية المدروسة. بالتالي يتعين على صانعي القرار تحليل كيفية إنفاق الأموال العمومية (كفاءة الإنفاق) بدلا من التركيز على حجمها فقط. إذا كان الهدف يتمثل في خفض البطالة، فيجب توجيه الإنفاق التعليمي نحو البرامج التي تلي احتياجات سوق العمل الحديثة والمهارات المطلوبة للقطاعات ذات النمو المرتفع. لذلك يمكن الاستفادة من القفزة الكبيرة في الإنفاق عام 2024 (23.558%) لربطها ببرامج تدريب مهني محددة لضمان تأثير إيجابي على معدلات التوظيف لاحقا.

ج. نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد: ($r = +0.44$)

توجد علاقة طردية متوسطة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمر المتوقع. حيث يميل النمو الاقتصادي الإيجابي إلى الارتباط بتحسين الظروف المعيشية والصحية، مما يدعم زيادة العمر المتوقع (الذي ارتفع من 74.144 سنة في 2010 إلى 76.261 سنة في 2023). إذ ينبغي النظر إلى الاستقرار الاقتصادي كعامل أساسي في الحفاظ على المكاسب الصحية. إذ يظهر الانخفاض الحاد في العمر المتوقع في عام 2020 (73.257 سنة) متزامنا مع الركود الاقتصادي (-5%) جراء الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن انتشار فيروس كوفيد-19، مما يدل على هشاشة المؤشرات الاجتماعية أمام الصدمات الاقتصادية والصحية الكبرى، بحيث يعتبر الحفاظ على النمو المستدام أمرا ضروريا لضمان استمرار تحسن المؤشرات الصحية.

د. البطالة والعمر المتوقع عند الميلاد: ($r = -0.32$)

توجد علاقة عكسية ضعيفة إلى متوسطة بين معدلات البطالة والعمر المتوقع. حيث تشير هذه العلاقة إلى أن ارتفاع البطالة يميل بشكل طفيف إلى أن يصاحبه انخفاض في العمر المتوقع، مما يعكس التأثير السلبي للبطالة الطويلة الأجل على الرفاهية والصحة العامة. لذلك من المهم جدا عدم اعتبار معدلات البطالة مجرد مشكلة اقتصادية، بل تحديا صحيا واجتماعيا أيضا. فمكافحة البطالة هي طريقة غير مباشرة لتعزيز الصحة العامة وزيادة العمر المتوقع.

قدم تحليل الارتباط دليلا تطبيقيا يدعم المنظور النقدي لسياسة الاستثمار الاجتماعي. حيث كشفت النتائج عن علاقة عكسية ضعيفة جدا بين الإنفاق العام على التعليم و معدلات البطالة ($r = -0.16$)، بالتالي تعتبر هذه العلاقة الضعيفة كدليل على أن زيادة حجم الإنفاق على التعليم في حد ذاتها لم تكن العامل الرئيسي في خفض معدلات البطالة، مما يؤكد الحاجة إلى تحليل كفاءة الإنفاق وجودته. حيث يتوافق هذا الاستنتاج تماما مع النقد النظري الذي يطالب بأن تكون سياسات الاستثمار الاجتماعي موجهة وفعالة لمعالجة الإقصاء الهيكلي بدلا من الاكتفاء بزيادة الموارد.

ه. نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام على التعليم: ($r = -0.011$)

تؤكد هذه القيمة ($r = -0.011$) وجود ارتباط سلبي ضعيف جدا شبه منعدم، مما يعني إحصائيا أن المتغيرين يتحركان بشكل مستقل تماما. تعزز الدقة في هذا الرقم (الذي يقترب من الصفر المطلق) فرضية "الاستقلال الهيكلي" بين ميزانية التعليم والنمو الاقتصادي اللحظي في الجزائر، حيث تعكس استقرار الإنفاق العام على التعليم كالتزام مؤسسي ثابت حتى في سنوات الانكماش الاقتصادي الحاد (مثل عام 2020 حيث بلغ النمو -5% بينما بقي الإنفاق عند 16.54%)، مما يجعل معامل الارتباط يتجه نحو الصفر لغياب التزامن الخطي بين المتغيرين.

الخلاصة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة الاستثمار الاجتماعي في الجزائر، من خلال تحليل تطور مؤشرات تنمية رأس المال البشري والاندماج في سوق العمل، مقابل مؤشرات الإقصاء الهيكلي خلال فترة 15 سنة الممتدة بين سنتي 2010 و 2024. بينت الدراسة، التي جمعت بين النقد الأكاديمي والتحليل الكمي، أن تطبيق هذا النموذج ضمن سياق اقتصادي يغلب عليه المنطق النيوليبرالي قد يفرغ السياسة الاجتماعية من جوهرها، محولا العمل إلى هدف مالي بدلا من كونه وسيلة للتمكين الاجتماعي. كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين النوايا المعلنة للاستثمار الاجتماعي والنتائج الفعلية على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تدعو فيه هذه السياسة إلى "التفعيل" الاجتماعي وتحميل الأفراد مسؤولية رفاهيتهم من خلال المشاركة الكاملة في سوق العمل، تفشل في معالجة الجذور العميقة للإقصاء المتأصلة في البنية الاقتصادية نفسها.

يرى النقد الأكاديمي أن نموذج الاستثمار الاجتماعي، لا سيما المرتبط بـ "الرأسمالية الخيرية"، يعمل على تسييس القضايا الاجتماعية بأدوات تقنية، متجاهلا المشكلات الاجتماعية والهيكلية الأساسية. مما يؤدي إلى إخضاع الجانب الاجتماعي لأولويات السوق والربحية، لذلك يجعل السياسات النيوليبرالية الموجهة للاستثمار الاجتماعي مجرد "شكل هجين من النفعية البراغمية" التي تفشل في تحقيق هدفها الأصلي المتمثل في الشمول الاجتماعي للجميع. بحيث قد يتعرض التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري لمخاطر "التجريد من الاستثمار" (Disinvestment) في البنية التحتية الأساسية مثل المدارس في المناطق المهمشة، مما يرسخ الإقصاء متعدد الأجيال.

أكدت نتائج التحليل الارتباطي هذه الرؤية النقدية، أين تم الكشف عن علاقة عكسية ضعيفة جدا بين الإنفاق العام على التعليم (كمؤشر رئيسي للاستثمار الاجتماعي) ومعدلات البطالة ($r = -0.16$). حيث يثبت هذا الضعف في الارتباط أن زيادة حجم الإنفاق في حد ذاته لم يكن العامل الرئيسي في خفض البطالة. بعبارة أخرى، كان الاستثمار في رأس المال البشري غير كافٍ أو غير فعال (يفتقر للكفاءة والجودة) في مواجهة الإقصاء الهيكلي، الأمر الذي يتماشى مع فكرة السياسات النيوليبرالية التي تركز على الكم دون الجودة المطلوبة. على الرغم من وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة ($r = -0.56$)، استمرت معدلات البطالة في الارتفاع نسبيا حتى بعد التعافي الاقتصادي السريع المسجل في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى وجود مشاكل هيكلية في قدرة الاقتصاد على امتصاص اليد العاملة، أي أن النمو كان "جزئيا أو غير شامل". الأمر الذي يؤكد صحة فرضية الدراسة.

استنادا إلى الدراسة النظرية و التحليل الإحصائي الوصفي مع الارتباطي، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ. النتائج النظرية

■ تساهم الاستراتيجيات النيوليبرالية للاستثمار الاجتماعي، عبر تطبيق منطق الربحية و "الانضباط المالي"، في تهميش الفئات الأكثر فقرا وغير القادرة على تلبية المتطلبات التجارية الصارمة، مما يعزز التفاوت بدلا من تقليصه؛

تعتبر هذه النتيجة من أقوى نقاط المقال، حيث تؤيد تماما مفهوم "النيوليبرالية الشاملة" (Inclusive Neoliberalism) الذي ناقشه (Harvie & Others, 2020)، حيث يتم إدماج "الاجتماعي" في "المالي" لاستخراج القيمة، مما يؤدي إلى "انتقاء" الأفراد

الأكثر قدرة على تحقيق عوائد (Cherry-picking) وهميش الفئات الأكثر هشاشة التي لا تملك "رأس مال بشري" قابلاً للربح السريع. كما يدعم (Laruffa, 2021) ذلك بالتأكيد على أن منطق "التفعيل" النيوليبرالي يحمل الأفراد مسؤولية فقرهم، حيث يعتبر الفشل في الاندماج مسؤولية فردية وليست نتاجاً لغياب الحماية الاجتماعية الشاملة.

■ أظهرت الدراسة النظرية أن الآليات الاقتصادية الفعالة في خلق الثروة ليست بالضرورة منصفة، مما يؤدي إلى تراكم الثروات في أيدي فئة قليلة وتفاقم الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، حتى مع مشاركة واسعة في السوق؛
تؤيد هذا النتيجة الطرح القوي لـ (Harvie & Others, 2020) حول "التراكم عبر نزع الملكية" وتحويل المشكلات الاجتماعية إلى أدوات استثمارية للقطاع المالي (مثل سندات الأثر الاجتماعي)، مما يعزز قوة رأس المال على حساب العدالة التوزيعية. تتماشى هذه النتيجة مع رؤية (Laruffa, 2021) بأن "الاستثمار الاجتماعي" لا يهدف بالضرورة إلى عكس مسار النيوليبرالية، بل إلى تكييف السياسة الاجتماعية مع احتياجات السوق العالمي، مما يكرس هيمنة النخب المالية بدلاً من تقليص التفاوت.

ب. النتائج المستخلصة من التحليل الكمي

■ أظهر التحليل الارتباطي أن العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم ومعدلات البطالة كانت ضعيفة جداً ($r = -0.16$). مما يدل أن حجم الإنفاق على التعليم لم يترجم بكفاءة إلى انخفاض جوهري في الإقصاء عبر سوق العمل؛
تضع هذه النتيجة الدراسة في قلب الجدل العالمي حول "كفاءة" الاستثمار الاجتماعي مقابل "حجمه". حيث تتفق مع ما طرحه (Tuparevska & Others, 2020) من أن السياسات التعليمية في إطار "التعلم مدى الحياة" غالباً ما تُعرف بضيق من منظور "قابلية التوظيف" الفردية، مما يؤدي إلى تفريد مشكلة الإقصاء وصرف النظر عن العوامل الهيكلية لسوق العمل. كما تؤيد دراسة (Laruffa, 2021) هذا الطرح، حيث تشير إلى أن الاستثمار الاجتماعي يركز على منطق "رأس المال البشري" لتعظيم الكفاءة الاقتصادية، لكنه يفشل في تحقيق الإدماج إذا لم يعالج آليات توزيع الثروة. فالنتيجة المحققة ($r = -0.16$) تعارض الافتراض النيوليبرالي التبسيطي بأن زيادة الإنفاق الكمي تؤدي بالضرورة إلى خفض البطالة، مما يؤكد أن الاستثمار افتقر للنوعية المطلوبة لمواجهة الإقصاء الهيكلي.

■ شهد الإنفاق العام على التعليم تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة، مع انخفاض حاد في عام 2022 وقفزة مفاجئة وغير مسبوقه في عام 2024 (وصل إلى 23.558% من إجمالي الإنفاق الحكومي). مما يشير إلى تغيرات جذرية في الأولويات الحكومية التي قد تؤثر على استدامة وفعالية استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي؛

تعكس القفزة المفاجئة في الإنفاق عام 2024 (23.55%) مقابل انخفاض 2022 حالة من عدم الاستقرار في السياسات، فهو ما يسميه (Laruffa, 2021) "دولة المنافسة" التي تعيد تشكيل الإنفاق الاجتماعي استجابة لضغوط خارجية أو لحظية بدلاً من الالتزام بحقوق المواطنة الديمقراطية. تتقاطع هذه النتيجة مع تحليلات (Harvie & Others, 2020) حول "المنطق الاشتقاقي" في التمويل الاجتماعي، حيث تصبح التدخلات مرتبطة بأهداف (Targets) مالية محددة وقصيرة المدى بدلاً من التنمية المستدامة. هذا التذبذب يؤكد فرضية دراستنا بأن استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي قد تفقد فعاليتها بسبب تغيير الأولويات الجذرية.

■ أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية متوسطة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد ($r = +0.44$)، بينما توجد علاقة عكسية ضعيفة إلى متوسطة مع البطالة ($r = -0.32$). مما يؤكد أن الاستقرار الاقتصادي عامل أساسي للحفاظ على المكاسب الصحية والاجتماعية، بينما تؤثر الأزمات الاقتصادية سلباً على مؤشرات الرفاهية (كما حدث في سنة 2020)؛

تضع هذه النتيجة الاستقرار الاقتصادي كشرط أساسي للحفاظ على الرفاهية، وهو ما يتوافق مع "الفرضية الكثرية" التي أشار إليها (Laruffa, 2021) كجزء من محاولات التوفيق بين الأهداف الاجتماعية والضرورات النيوليبرالية. تؤكد تجربة سنة 2020 في الجزائر صحة ما ذهب إليه (Tuparevska & Others, 2020) من أن الأزمات العالمية (مثل الأزمة المالية أو الصحية) تعيد رسم

حارطة الإقصاء وتؤثر بشدة على المجموعات الضعيفة. حيث أن الارتباط المتوسط المحقق ($r = +0.44$) يشير إلى أن النمو يخدم "الصحة العامة" لكنه يبقى "غير شامل" في امتصاص البطالة بسبب المشاكل الهيكلية العميقة.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات المنهجية الآتية:

- ✚ يجب على صانعي القرار تحليل كفاءة وكيفية إنفاق الأموال المخصصة للتعليم، بدلا من الاكتفاء بقياس حجم الإنفاق، حيث ينبغي توجيه هذا الإنفاق نحو برامج تدريب مهني محددة تلبي احتياجات سوق العمل الحديثة والقطاعات ذات النمو المرتفع؛
- ✚ ينبغي أن تتجاوز سياسة الاستثمار الاجتماعي مفهوم "تفعيل" الأفراد ضمن المنظور النيوليبرالي والتحول نحو نموذج أشمل يركز على الاستثمار في "رأس المال الاجتماعي" للمجتمعات ومكافحة التحيزات الهيكلية التي تواجه الأفراد في حياتهم اليومية؛
- ✚ ضرورة العمل على ضمان التوزيع المتكافئ للموارد المالية والبنية التحتية التعليمية بين المناطق المسورة والمناطق المهمشة، معالجة "التجريد من الاستثمار" الذي يرسخ الإقصاء متعدد الأجيال في المدارس المحلية؛
- ✚ يجب ألا يقتصر التركيز على المشاركة الكاملة في سوق العمل على حساب توفير الحماية الاجتماعية والمنافع غير المشروطة، لتجنب الاعتماد المفرط على السوق الذي قد يعرض الفئات الضعيفة لممارسات تمييزية أو غير عادلة؛
- ✚ يتعين أن تركز السياسات الاقتصادية على تحسين جودة النمو الاقتصادي لضمان قدرته على خلق فرص عمل بشكل أسرع (تفعيل قانون أو كون)، حيث يتطلب ذلك دعم القطاعات القادرة على امتصاص اليد العاملة وليس مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ركز بشكل كبير على المؤشرات الكمية (مثل حجم الإنفاق العام على التعليم)، في ظل غياب بيانات زمنية كافية لبعض المؤشرات الهيكلية المهمة (مثل مؤشر جيني والفقر العددي). بناء على النتيجة التي أظهرت علاقة عكسية ضعيفة جدا بين حجم الإنفاق على التعليم ومعدلات البطالة ($r = -0.16$)، تتجه التوقعات المستقبلية للبحث نحو التحول الجوهري. حيث تضع حدود البحث الحالية أساسا كميًا، لكنها تفتح الباب أمام ضرورة الانتقال إلى تقييم نوعي لكيفية تطبيق الاستثمار الاجتماعي، بحيث لا تكفي زيادة الموارد وحدها لمواجهة التحديات الهيكلية المتجذرة. بالتالي تشكل دراستنا حلقة مهمة من حلقات الدراسات التي تتعلق بسياسة الاستثمار الاجتماعي، لذلك ارتأينا آفاقا جديدة لإمكانية التعمق بالموضوع و الاستفادة منه في دراسات ضمن ذات السياق، حيث يمكننا فتح المجال أمام دراسات مستقبلية من خلال اقتراح:

- ❖ **التقييم النوعي لكفاءة الإنفاق التعليمي:** عن طريق دراسة كيفية تأثير آليات توجيه الإنفاق العام على التعليم (المحتوى، البنية التحتية والتدريب المهني) على فجوة المهارات ومتطلبات سوق العمل، بدلا من التركيز فقط على حجمه الإجمالي؛
- ❖ **دراسة تفاعلات رأس المال الاجتماعي والهيكلية:** بواسطة إجراء بحث معمق يركز على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي (الثقة، الشبكات المجتمعية) والإدماج في سوق العمل، مع تحديد الكيفية التي يمكن بها للسياسات أن تستثمر في هذا الجانب لمواجهة الإقصاء الهيكلي؛
- ❖ **تحليل آليات التمييز غير الرسمية:** من خلال التعمق في تحليل كيف تستمر الممارسات التمييزية والقمعية (مثل التمييز العرقي، الديني أو الجنسي) في سوق العمل، حتى في إطار تبني سياسات الاستثمار الاجتماعي الرسمية.

1. DASSI, P.-A., & STRIER, R. (2020). From Social Investment to Investing in the Social: Insiders' Perceptions, Experiences, and Expectations. *Journal of Social Policy*, 50.
2. Engida, T. G., & Others. (2022). Investment Inefficiency and Corporate Social Responsibility. *Journal of Productivity Analysis*, 58(1).
3. García-Jurado, A., & Others. (2021). A New Approach to Social Entrepreneurship: A Systematic Review and Meta-Analysis. *Sustainability*(13).
4. Giloth, R. (2019). Philanthropy and Economic Development: New Roles and Strategies. *Economic Development Quarterly*, 33.
5. Harvey, C., & Others. (2019). Historical Perspectives on Entrepreneurship and Philanthropy. *Business History Review*.
6. Harvie, D., & Others. (2020). Social investment innovation and the 'social turn' of neoliberal finance. *Critical Perspectives on Accounting*.
7. Janis, P., & Others. (2023). Pragmatism, partnerships, and persuasion: theorizing philanthropic foundations in the global policy agora. *Policy and Society*, 43(1).
8. Laruffa, F. (2021). Studying the relationship between social policy promotion and neoliberalism: the case of social investment. *New Political Economy*, 27(3).
9. Martini, A. (2021). Socially responsible investing: from the ethical origins to the sustainable development framework of the European Union. *Environment, Development and Sustainability*(23).
10. Purwatiningsih, A., & Others. (2024). Insights into the Evolution of Philanthropy: A Systematic Literature Review. *Journal of Ecohumanism*, 3(7).
11. Sigmund, W.-T. (2019). In search of ethics: from Carroll to integrative CSR economics. *Social Responsibility Journal*.
12. Steph, H., & Others. (2021). 'You've Been Framed': A critical review of academic discourse on philanthrocapitalism. *International Journal of Management Reviews*(23).
13. Tuparevska, E., & Others. (2020). Social exclusion in EU lifelong learning policies: prevalence and definitions. *International Journal of Lifelong Education*, 39(2), 179-190.
14. Von, S. G., & Others. (2021). Contemporary Philanthropy in the Spotlight: Pushing the Boundaries of Research on a Global and Contested Social Practice. *Voluntas : international journal of voluntary and nonprofit organizations*(32).
15. Watts, N., & Scales, I. R. (2020). Social impact investing, agriculture, and the financialisation of development: Insights from sub-Saharan Africa. *World Development*, 130(C).
16. Žižek, S. Š., & Others. (2021). The Sustainable Socially Responsible Society: Well-Being Society 6.0. *Sustainability*, 13(16).